الاعتماد الصّوتيّ في العربيّة
بحث في المصطلح والأصناف

أ.م.د. سرمد عادل صاحب حربيّ
جامعة كربلاء – كلية العلوم الإسلاميّة – قسم اللّغة العربيّة

Phonological dependence in Arabic
Search the term and categories

Asst. Prof. Dr. Sarmad Adel, Harbi owner
University of Karbala - College of Islamic Sciences
Department of Arabic Language

ملخص البحث

ما فتئ العقل اللّغويّ يراقب عِبْرَ وعاء السّمع، وحاسّة البصر كيفيّاتِ أصوات اللّغة ويتأمّل في هيئاتها، محاولا في تلك المراقبة وذاك التأمّل بناءَ تصوّر نظريّ يسوّر نظام اللّغة في مستواها الصّوتيّ؛ ومن أدق ما يبِين ويظهر في هذا المساق، أن هذا التّصوّر يبدأ في سيرورته من الفروض والمقولات العقلانيّة، والّتي تنشأ بفعل التّساؤل عن أجناس الأصوات وقوانينها، ثُمّ ينحو بعدها إلى مسرب البرهنة على صحة تلك القوانين، وتحققها بمقاديرها المختلفة، مستعينا في سيره وانتظامه بمعالجةٍ قوامها الوصف والتّصنيف والتحليل، على أن التحليل يستلزم في الوقت نفسه حضور التّفسير ما من شأنه أن يقود إلى استنباط القواعد المحدّدة لنظام الأصوات في صفاتها ومخارجها، وكيفيّة أدائها ونطقها، منفردةً كانت أم متجاورة.

ولا يكاد شأن التفسير يستقر، وأمر القواعد المستنبطة يأتي، حتى ترد علينا تقنية التّداول الّتي يستعملها أصحاب النّظر والمعالجة؛ وأعني بتقنية التّداول ههنا، الجهاز المصطلحيّ الّذي أفرزتْه الممارسات العلميّة المتعلّقة بنظام الأصوات في العربيّة، والتّعمّق فيه.

وعلى وفق ذا نظرتُ إلى نصوص التّراث اللّغويّ المتخصّصة في دراسة الصّوت ونسيجه، مستقرئا مقدماتها، مطّلعا على عناصرها وعيّناتها، مقتفيا أثرها، فوجدتُ (الاعتماد الصّوتيّ) حاضرا فيها، وهو يكوّن قطب الرّحى في تصنيف الأصوات وتحليلها، وتفسير انتظامها.

الكلمات المفاتيح: اعتماد، حجاب حاجز، صنف، ضغط الهواء، ممانعة نطقيّة، وضوح سمعيّ.

Abstract

The linguistic mind has been observing, through the vessel of hearing and the sense of sight, the qualities of the sounds of the language and contemplating their forms, trying in that observation and contemplation to build a theoretical conception that surrounds the system of the language at its phonetic level. One of the most accurate things that is clear and apparent in this course is that this conception begins in its course from rational assumptions that arise as a result of asking about the types of sounds and their laws, then it tends after that to the path of proving the validity of those laws and their realization in their different quantities, aided in its course and regularity by a treatment based on description, classification and analysis, provided that analysis requires at the same time the presence of interpretation, which is likely to lead to deducing the specific rules for the system of sounds in their qualities and exits, and how to perform and pronounce them, whether they are alone or adjacent. The matter of interpretation is hardly settled, and the matter of the derived rules comes, until the technique of circulation used by the owners of theorizing and treatment comes to us; and by the technique of circulation here I mean the terminological apparatus produced by the scientific practices related to the sound system in Arabic, and the depth of it.

According to this, I looked at the texts of the linguistic heritage specialized in the study of sound and its texture, reading their introductions, looking at their elements and samples, following their traces, and I found (phonetic reliance) present in them, and it forms the pivotal pole in the classification of sounds and their analysis, and the interpretation of their laws.

Keywords: Accreditation, Diaphragm, Classes, Air Pressure, Phonetic Impedance, Sonority.

مُقدّمَة

يرجع بناء هذا البحث إلى الكشف عن قدرة العقل المتخصّص في العربيّة في معالجة وتنظيم المسموع والمنطوق من الأصوات، فما انفك العقل اللّغويّ يراقب عِبْرَ وعاء السّمع، وحاسّة البصر كيفيّاتِ أصوات اللّغة ويتأمّل في هيئاتها، محاولا في تلك المراقبة وذاك التأمّل بناءَ تصوّر نظريّ يسوّر نظام اللّغة في مستواها الصّوتيّ.

ومن أدق ما يبِين ويظهر في هذا المساق، أن هذا التّصوّر يبدأ في سيرورته من الفروض والمقولات[1] العقلانيّة الّتي تنشأ بفعل التّساؤل عن أجناس الأصوات وقوانينها، ثُمّ ينحو بعدها إلى مسرب البرهنة على صحة تلك القوانين، وتحققها بمقاديرها المختلفة، مستعينا في سيره وانتظامه بمعالجةٍ قوامها الوصف والتّصنيف والتحليل، على أن التحليل يستلزم في الوقت نفسه حضور التّفسير ما من شأنه أن يقود إلى استنباط القواعد المحدّدة لنظام الأصوات في صفاتها ومخارجها، وكيفيّة أدائها ونطقها، منفردةً كانت أم متجاورة.

ولا يكاد شأن التفسير يستقر، وأمر القواعد المُستنبَطَة يأتي، حتى ترد علينا تقنية التّداول الّتي يستعملها أصحاب النّظر والمعالجة؛ وأعني بتقنية التّداول ههنا، الجهاز المصطلحيّ الّذي أفرزتْه الممارسات العلميّة المتعلّقة بنظام الأصوات في العربيّة، والتّعمّق فيه.

وعلى وفق ذا نظرتُ إلى نصوص التّراث اللّغويّ المتخصّصة في دراسة الصّوت ونسيجه، مستقرئا مقدماتها، مطّلعا على عناصرها وعيّناتها، مقتفيا أثرها، فوجدتُ (الاعتماد الصّوتيّ) حاضرا فيها، بكونه مقولة صوتيّة وظّفها العقل اللّغويّ في تنظيم المعرفة المرتبطة بالكشف عن كيفية نطق الصّوت وأدائه، وعلاقته بغيره من الأصوات المجاورة له في أثناء تشكيل أبنية الألفاظ والتّراكيب؛ فعمدتُ إلى استخراجه، في بحث

منفرد مستقل أطلقتُ عليه: (الاعتماد الصّوتيّ في العربيّة: بحث في المصطلح والأصناف)، ثمّ عملتُ على تعريفه، بوصفه وحدة لغويّة خاصة (مصطلح علميّ) ملتصقة بعلم الأصوات، وعقدتُ لذاك إطارا سميّته بـ (الاعتماد الصّوتيّ في العربيّة، مقاربة في صوغ المصطلح، وتكوين المفهوم)، ونحوتُ في بيانه إلى إحدى المقاربات المصطلحيّة الّتي أنتجتها مدارس علم المصطلح، وكانت المقاربة توفيقيّة تمزج بين اللّغة والفلسفة، وقدّمت مسوغا في نحوي إلى التوفيق بين المقاربات.

ولم يقف الكشف عند هذا الحدّ، وإنما امتدّ إلى بيان الأصناف، وتفريعها، في إيجاز غير مخلٍّ، فسار البحث في تكوينه إلى الإطار الثاني، وهو إطار حمل عنوان: الاعتماد الصّوتيّ في العربيّة، وتحديد الأصناف، ورصدتُ فيه صنفين انقسما كلّ واحد منهما على فئتين، فصار الاعتماد في أقسامه على أربعة أصناف، هي: الاعتماد القويّ، والاعتماد الضعيف، والاعتماد التّام، والاعتماد الجزئيّ، وهكذا استوى البحث في خطته، ثمّ تلوته بخاتمة تضمّنت أهم النتائج الّتي خرجت إليها.

وكان لابد من توظيف منهج توفيقيّ يتأسّس على تخوم سؤال العلّة والكيف، مع حضور التّحليل والتّفريع والتّفسير، وكلّ ذا تأطّر بإطار حوّطته بعض مصادر علم الأصوات ومراجعه، قديمها وحديثها، وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين.

الإطار الأوّل: الاعتماد الصّوتيّ في العربيّة، مقاربة في صوغ المصطلح، وتكوين المفهوم.

يتحدّد المسار في هذا الموضع من البحث بإدراكنا لبنية (المصطلح)، ووعي المحدّدات التي يعتمد عليها، ومفاد هذا الوعي في أمر المصطلح أنه، وحدة لغويّة متخصصة تقوم على ركنين رئيسين، لا سبيل إلى فصل دالّها التّعبيريّ عن مدلولها الإدراكيّ، أولهما:

التسمية (Denomination)، وثانيهما: المفهوم (Notion)، ويوحّدهما التعريف (Definition) أي، الوصف اللّفظيّ للمتصوّر الذّهنيّ[٢]، ويكاد هذا الشّأن، وأعني شأن العلاقة بين التسمية والمفهوم، يحملنا حملا على معالجة (الاعتماد الصّوتيّ) في كنف أحدى المقاربات المصطلحيّة، وهي مقاربات اختلفت باختلاف أسسها النظريّة، وأصولها الإجرائيّة التي اعتمدت عليها في الكشف عن صوغ المصطلح وتكوينه، ويمكن الخلوص من هذا إلى بيان ثلاث مقاربات أنتجتها المدارس المتخصّصة في دراسة المصطلح والبحث في آليات توليده، هي[٣]:

أ- المقاربة العامة الفلسفيّة.

ب- المقاربة اللّسانيّة النصيّة.

ج- المقاربة اللّسانيّة الاجتماعيّة.

وإذا جاز للباحث أن يقتفي أثر أحدى المقاربات في بناء تصوّر لمفهوم مصطلح (الاعتماد الصّوتيّ)، فإني سأعمد إلى مقاربة توفيقيّة، تروم التوفيق بين المقاربة الفلسفيّة، واللّسانيّة النصيّة، وذلك لسببين[٤]:

الأوّل، أن المقاربة الفلسفيّة وحدها، تُعنى بالنّسق الفلسفيّ للمفهوم، وهو نسق يبحث في العلاقات المنطقيّة والأنطولوجيّة الثاوية خلف تكوين مفهوم المصطلح في داخل وجوده الذّهنيّ، ويستبعد الوحدة اللّغويّة له، مما يجعل هذه المقاربة في وصفها وتحليلها متعالية على النّسق اللّسانيّ الجاري في مستوى الإنجاز اللّغويّ، وعلى هذا يكون تحديد مفهوم (الاعتماد الصّوتيّ) خارجا عن دائرة السّياق اللّغويّ النّصيّ، وهو أمر لا يسعى البحث إليه هنا، وإنما يسعى إلى معاينة المصطلح من منظورين: فلسفيّ / لغويّ؛ وهكذا يرد السبب الثاني طواعيةً:

ومدار هذا السّبب يكمن في أن المقاربة اللّسانيّة تمنح المقاربة الفلسفيّة بعدا نصيّا يجمع بين المعالجة المفهوميّة،

والمعالجة اللّغويّة، ما من شأنه أن يجعل التّركيب، والمعجم، والصرف، والصوت، والدّلالة حاضرا في تصوّر بناء المصطلح وصياغته.

وبهذين السببين، ربما تكتسب مقاربتنا التّوفيقيّة مسوغًا؛ لأنها تجعل من (الاعتماد الصّوتيّ) مصطلحا له مادة لغويّة تحمل في صلبها مفهوما ذهنيّا لا يتوافر إلا من طريق سياقات النّص الملائمة لوجوده المفهوميّ. وبناءً على السالف سنمضي إلى التّأمّل في حفريات ذاك المصطلح من زاويتين: إحداهما، مفهوميّة ذهنيّة، والأخرى لغويّة لسانيّة.

الزّاوية الأولى، وتقوم هذه الزّاوية على تحليل مفهوم[٥] (الاعتماد الصّوتيّ) وضبط سماته التي مثّلته في مرحلة الفهم المبني على الإدراك الحسيّ، فهي زاوية متعلّقة بالوجود الذّهنيّ للمصطلح؛ والذي يمكن الإلماح إليه ههنا، أن مفهوم (الاعتماد الصّوتيّ) بدأت سماته تتكوّن وتظهر على وفق الافتراض الآتي: بدأ العقل المتخصّص في العربيّة يراقب حسيّا أصوات اللّغة من جهة نطقيّة أدائيّة، ويتحسّس عِبرَ وعاء السّمع النّقطةَ الّتي يضيق فيها مجرى النّفَسِ أو ينقطع عند نطق بالصّوت، ثم يَلْحَظُ بواعية البصر ما يحدث في عضلات البطن من انقباض وانبساط وتمدّد، بفعل تحرّك الحجاب الحاجز(Diaphragm)، وما ينشأ عن هذه الحركة من ضغط على منطقة الرّئتين، مما سمح الحسّان: السمعيّ/ البصريّ للعقل أن يبني صورة ذهنيّة مجردة تقوم على إدراك ما يتولّد عنه الصوت من ارتكاز أو انتحاء أو ميل في التّيار الهواء. هذه الرؤية تجعلنا نقف أمام مفهوم صوتيّ تمّ إدراكه عبرَ حاسّتي السّمع والبصر، ونحا في بنيته القصديّة نحو قصد ارتكاز الهواء وانتحائه وميله في أثناء أداء الصّوت على منطقة الرئة من جهة، ومواضع محدّدة من أعضاء النّطق من جهة أخرى؛ ولكي يُحوّل هذا الكيان

الذّهنيّ (المفهوم) إلى علامة لغويّة متخصصة (مصطلح)، تحضر الزاوية الثانية؛ لتنقلَ ما تمّ إدراكه من صورة مجردة إلى منطقة إنتاج اللّغة في الدماغ، وأعني بتلك الزاوية:

الزاوية اللّغويّة اللّسانيّة، وتعكف هذه الزاوية على العمليات العقليّة التي تمثّل جوهر اللّغة، فمن الثابت في حقل إنتاج الكلام، أن هناك أجزاء تتمركز في النصف الأيسر من الدّماغ مسؤولة عن إنتاج اللغة، وتستبطن طريقةً في تأليف وصوغ عدد غير محدود من المفردات والتراكيب، هذه الأجزاء هي التي سمّاها عبد الرحمن بن خلـدون (ت ٨٠٨هـ) بملكة اللّسان[٦]، وأطلق عليها تشومسكي بالكفاءة اللّغوية (Campetence)[٧]، وتفترض اللّسانيّات العصبيّة أن هذه الملكة تتكوّن من قسمين محفوظين في الذّهن، هما: المعجم الذّهنيّ، والمعجم النّحويّ التّركيبيّ، والذي يهمنا من القسمين في البحث في مصطلح الاعتماد، هو المعجم الذّهني (Mental Lexicon)؛ لأنه يولّد وحدات معجميّة لغويّة تناسب ما تمّ تكوينه من المفاهيم، ويتأتّى ذاك التوليد من طريق خزّان الصور المعقولة في الدماغ، وتمثّل هذه الصور البنية الرئيسة للمعجم الذهنيّ في أثناء إنتاجه للوحدات المعجميّة[٨]، وبذا تبدأ عملية إيجاد تسمية تناسب مفهوم الارتكاز والانتحاء والميل، وهو مفهوم حسيّ تمّ إدراكه عِبرَ واعية السّمع، ووعاء البصر، وقد بان ذلك سالفا، وبناء على هذا التصوّر يستحضر العقل المتخصص في بناء المصطلح، وحدةً لغويّة معجمية مناسبة، وأقصد: الاعتماد، وبعد رجوعي إلى المعجم اللّغوي، وجدت الاعتماد من أصل ثلاثيّ كبير، هو: [العين والميم والدال]، وهذا الأصل فروعه كثيرة المعنى، وفي إحدى هذه الفروع يحضر معنى الارتكاز والانتحاء[٩].

وتأسيسا على ذا، يرد مصطلح

الاعتماد في نصّ ذكره سيبويه (ت١٨٠هـ) في باب الإدغام، جاء فيه: ((فالمجهورة: حرفٌ أشبع الاعتماد في موضعه، ومَنَع النَّفَسَ أن يجري معه حتى ينقضي الاعتماد [عليه] ويجري الصوت. فهذه حال المجهورة في الحلق والفم، إلا أن النون والميم قد يُعتمد لهما في الفم والخياشيم فتصير فيهما غنةٌ. والدليل على ذلك أنك لو أمسكت بأنفك ثم تكلمت بهما لرأيت ذلك قد أخل بهما. وأما المهموس فحرفٌ أضعف الاعتماد في موضعه حتى جرى النفس معه))[١٠].

كذلك يحدّد ابن جني (ت ٣٩٢هـ) مفهوم الاعتماد في خصائصه، فيقول: ((والياء المتحركة إذا وقعت بعد الألف احتيج لها إلى فضل اعتماد وإبانة، وذلك قول الله تعالى (وَلْنَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ)[١١] ولذلك يُحضّ المبتدئون، والمتلقّنون على إبانة هذه الياء لوقوعها بعد الألف))[١٢].

ولم يغفل أبو البقاء العكبريّ (ت٦١٦هـ) عن استيعاب هذا الملحظ في بناء مفهوم الاعتماد، وجاء ذاك في فصل يُعلّلُ فيه سبب عدم قدرة صوت الألف على تحمّل الحركة، فقال: ((وإنَّما لم تظهر في الألف الحركة، لأنها هوائية تجري مع النَّفس لا اعتماد لها في الفم والحركة تمنع الحرف من الجري وتقطعه عن استطاعته فلم تجتمعا، ولهذا إذا حرّكت الألف انقلبت همزة))[١٣].

ثم يأتي رضيّ الدين محمد بن الحسن الأستراباذي (ت ٦٨٦هـ) ويستطرد في بيان ارتباط حدوث الصّوت بوجود مَسند أو متكأ يعتمد عليه في حال صدوره، فيقول: ((والحروف التي هي غير النون على ضربين: أحدهما يحتاج إلى اعتماد قوى وهى حروف الحلق، والأخر لا يحتاج إلى ذلك، وهى حروف الفم والشفة، فالنون وحروف الحلق متساويان في الاحتياج إلى فضل اعتماد وإعمال لآلة الصوت))[١٤]. وقبل أن أضع تعريفا لمصطلح الاعتماد الصوتيّ، تقتضي

الإشارة إلى مسألتين:

المسألة الأولى، وهي مسألة تفحص المصطلح في سياق استعماله، والذي ظهر أن السياقات الاستعماليّة المذكورة آنفا، ورد مصطلح (الاعتماد) فيها بسيطا مفردا مكوّنا من وحدة معجميّة واحدة، مما أفضى إلى حضور مأزق دلالة المصطلح الواحد على أكثر من مفهوم، ذلك لأن (الاعتماد) استعملته علوم أخرى في الإحالة على مفاهيم مجاورة، وأذكر منها علمين، هما: علم النّحو، وعلم الكلام.

وقادنا التّوقّف على بعض مصنفات علم النّحو إلى أن المصطلح (الاعتماد) في العقل النّحويّ قد أحال على مفهوم حسن الركون والاستناد، ومنه ركون اسم الفاعل واعتماده على صاحبه، أي: على المُتصِف به، وهو المبتدأ أو الموصول، أو الموصوف؛ لتقوى فيه جهة الحدث والزمن (الفعل)، من كونه مسندا إلى صاحبه[١٥]، ومن ذلك أيضا، يرد الاعتماد في باب القسم حين يحيل النحويّ على مفهوم ركون القسم، واستناده إلى لام الجواب[١٦].

وما فتئ علم الكلام يستعمل (الاعتماد) في الإحالة على أكثر من مفهوم، ومنها مفهوم المدافعة، وبان ذاك وانكشف في كتاب المواقف في علم الكلام، عندما أفرد صاحبه مقصدا للاعتماد، فقال: ((الاعتماد وفيه مباحث: أحدها: الاعتماد ما يوجب للجسم المدافعة لما يمنعه الحركة إلى جهة ما. وقيل: هو نفس المدافعة، وقد اختلف فيه المتكلمون))[١٧].

المسألة الثانية، وتتأسّس هذه المسألة على تخوم المسألة الأولى، ذلك لأن الأولى من المسائل التي ذكرتها في السّالف، واجه المصطلح فيها مأزقا قلقا يخص إحالة المصطلح الواحد على أكثر من مفهوم، وفي الحقّ أن عملية توليد المصطلح العلميّ، تشدّد غاية التّشديد على تمثيل كلّ مفهوم بمصطلح مستقل[١٨].

وما دام (الاعتماد) قد ورد في

سياقات صوتيّة تراقب أداء الأصوات، وتحاول أن تلحظ طاقتها السمعيّة، فلا مانع من أن نستعين بوسيلة التركيب في صوغ هذا المصطلح؛ طلبا لعزل مفهوم (الاعتماد) في بحثنا ههنا عن بقية المفاهيم المجاورة له؛ ومناط التركيب في علم المصطلح مستقرّ بمعرفة العلاقات التي تفرضها أنظمة العربيّة الفصحى: كعلاقة الإسناد، وعلاقة النعت، وعلاقة الإضافة وغيرها من العلاقات، فلا يمكن ربط المصطلح بغيره من الوحدات المعجميّة بصورة عشوائيّة، وإنما يُضمّ بعضها إلى بعض على وفق تناسب دلاليّ، وتركيبيّ منضبط، فلا يمكن أن يتصل على – سبيل المثال– مصطلح الدّواء في علم الصيدلة بوحدات معجميّة كـ (شبكة، وتوكيد، ومغلق)، وإنما يتصل بأفعال، نحو: أعطى، ووصف، وتناول[١٩].

وجريا على هذا السّمت سأعمد إلى التركيب المصطلحيّ؛ معتمدا في ذاك على المحدِّدات أو المعرِّفات، لأن التحديد في الدّراسات المصطلحيّة يحتل مكانة مهمة، ويتسلّل وبصورة مباشرة إلى نظرية التّسمية التي تقوم على العلاقات المنطقيّة والوجوديّة بين المفاهيم[٢٠]، وبناء على أهمية المحدِّدات؛ لزم علينا أن نشير إلى أن المحدِّد (Determinant)، هو الكلمة المكوّنة للتركيب، وهذه الكلمة تُعين على بناء وظيفتين: الأولى، العمل على تحديد رأس المركّب، والثانية، منح المركّب سمةً مميّزةً تعرّفه في منظومته، وتجعله محدّدا من المصطلحات الأخرى الحافة به؛ وغالبا ما يكون المحدِّد: أداة تعريف، أو صفة، أو نعتًا[٢١].

وبعد ذا نأتي إلى تأمين الحصر الدّلاليّ؛ لكي يُعزَل مفهوم مصطلح (الاعتماد)، فنلجأ إلى أقرب محدِّد له؛ والذي يشفع لنا في وضع محدِّد يناسب المفهوم، وعلى نحو يسير باتجاه إنشاء علاقة النعت، هو السياقات التي حضر فيها الاعتماد، وفي الواقع كانت تلك السياقات صوتيّة خالصة؛ وهكذا

نضطر إلى بناء مصطلح مركّب يتكوّن من وحدتين معجميتين؛ تكون الثانية وصفا للأولى، وأعني بذاك المصطلح: (الاعتماد الصوتيّ). وبذا نستطيع أن نتمثّل العلاقة بين مفهوم المصطلح، وتسميته على وفق الخطط الآتي:

مناخ علميّ خاص يتردّد إلى مراقبة أصوات اللّغة

← ← تمثيل ذهنيّ ← مفهوم الارتكاز والانتحاء ← انتقاء معجميّ ← تمـــــــثيل لغويّ

مصطلح (الاعتماد الصّوتيّ)

فإذا انكشفت أمامنا آلية صوغ المصطلح، وبَانَتْ قناة توليده، تيسّر لنا تعريفه في نص منضبط، وجاز أن نقول؛ إنّ الاعتماد الصّوتيّ: هو مصطلح مركّب، استعمله علماء العربيّة في مظانهم؛ ليحيل على مفهوم الارتكاز والانتحاء الّذي يحصل في أثناء أداء الأصوات ونطقها، ويكون في جزءين: الأوّل انتحاء الحجاب الحاجر وارتكازه على منطقة الرئة، والآخر انتحاء الهواء وارتكازه على عضو محدّد من أعضاء النّطق، مما يفضي إلى نشوء ضغط لتيار الهواء في نقطة الانتحاء والارتكاز، وهذا المصطلح تكوّن في نسق صوتيّ حسيّ خاص ارتبط بمراقبة جهتين: جهة بصريّة، تراقب التّقلّص والانبساط في عضلات البطن والصّدر، وجهة سمعيّة، تتحسّس النّقطة الّتي يضيق فيها مجرى الهواء وينقطع.

ومن نافلة القول، أن اللّحظة الأهم في دمج وحدتين معجميتين لغويّتين في مصطلح مركّب واحد يحيل على مفهوم واحد، تَتَحَقّقُ بإدراك علاقة التضايف القصديّ بين المفاهيم، وتعتمد هذه العلاقة على معرفة خصائص المفهوم، وصلة ارتباط المفهوم بغيره من المفاهيم في ضوء هذه الخصائص؛ ولهذا ألفينا علماء المصطلح يُشيرون إلى تلك الخصائص،

ويُصنّفونها على قسمين[٢٢]:

القسم الأوّل، الخصائص الجوهريّة، وهي خصائص متقوّمة بذاتها، متعيّنة بماهيتها، ولازمة للمفهوم غير مفتقرة لغيرها،، وأهمها: خصائص الشّكل، والحجم، والصلابة، واللّيونة، والمادة، واللّون، والطعم، والحرارة، والبـــــرودة...

القسم الثاني، الخصائص العَرضيّة، وهي خصائص خارجة عن ذات المفهوم، ولا تقوم بنفسها، ومنها: خصائص الغرض؛ كالوظيفة، والاستعمال، والموضِع، والمجال؛ وخصائص الأصل، كالطريقة، والمنشَأ، والمخترع، والمنتـــج.

ولعلّ من الأهمية الإيماء إلى علاقة التّضايف القصديّ بين الوحدتين اللّغويتين اللّتين كوّنتا مفهوم المصطلح موضوع الدارسة، وأقصد بالوحدتين: الاعتماد وصفته؛ أي: الصوتيّ، وعلى وفق ما تقدّم من الخصائص، يمكن القول بأن العلاقة المفهوميّة بين الوحدتين في المصطلح المركّب، كانت علاقة تُسوّرها خصيصة عَرضيّة تلتصق بالوظيفة، ذلك لأن وظيفة مفهوم الاعتماد تمتدّ إلى ما ينشأ عن الصّوت اللّغويّ من ضغط، بغية معرفة نقطة ارتكازه وانتحائه في أثناء الأداء والنطق.

الإطار الثاني: الاعتماد الصّوتيّ في العربيّة، وتحديد الأصناف.

قبل أن نعرض إلى ذكر أصناف الاعتماد الصّوتيّ، عِبرَ النظر إلى نصوص التّراث المتخصّصة في تأمّل هيئة الصّوت وميكانيكيّة نطقه وأدائه، يقتضي الوقوف على نوع التّصنيف الّذي سيسلكه البحث في هذا الذّكر؛ ذلك لأن التصنيف في أقسامه يكون على أنواع؛ هي[٢٣]: التّصنيف المنطقيّ التقليديّ، والتّصنيف العلميّ أو الطبيعيّ، والتّصنيف النّسقيّ أو التنظيميّ؛ وأغلب الظنّ أن هذا التّعدد في أنواع التّصنيف، راجع إلى انتماء التّصنيف إلى مجالات المعرفة كلّها، فما

فتئت حقول المعرفة تستعين بالتّصنيف في تنظيم أجزائها وعناصرها.

وإذا أنعمنا التّأمّل في التصنيف المنطقيّ التّقليديّ، علمنا أنه يسير في تجاه تصاعديّ، يبدأ من الأفراد عندما تُجمَعُ في أنواع، والأنواع في أجناس، والأجناس في أجناس أعلى، حتى يصل إلى جنس الأجناس، وهو بذا يختلف عن التقسيم؛ لأن التقسيم في مجراه ومسلكه، عمليّة تنازليّة تبدأ من الأجناس إلى الأنواع، ثمّ من الأنواع إلى الأفراد، حتى يصل إلى الأنواع الّتي لا يقع تحتها إلا أفرادها. ومن طريق هذا التأمّل في التصنيف المنطقيّ، يقفز التدقيق إلى التصنيف النّسقيّ، وهو في الواقع تصنيف لا ينبني على أساس النظر إلى علاقة الأشياء والموضوعات نفسها، وإنما يجري على أساس خاص يرمي إليه الباحث نفسه[٢٤].

والّذي تراءى لي، أن الاعتماد الصّوتيّ في العربيّة يلج تصنيفًا آخر، يرتكز على ضمّ الموضوعات على أساس الخواص المشتركة بين الأصوات اللّغويّة، هذا الشأن جعل البحث ينأى بنفسه عن التّصنيف المنطقي، والتّصنيف النّسقيّ، وينحو بسعيه نحو التّصنيف العلميّ الطبيعيّ؛ ذلك لأن هذا النوع من التّصنيف لا يميّز بين التصنيف والتّقسيم من جهة، ويسلّم لمسألة الكشف عن التّماثل والتّقابل والاختلاف بين الأشياء من جهة أخرى[٢٥].

وبعد أن استقصينا أهم نصوص التّراث الّتي أسهمت في توظيف مصطلح (الاعتماد الصّوتيّ)، وجدت أنها تُصنِّفُ (الاعتماد) على موضوعين مختلفين، وكلّ موضوع منها تندرج فيه فئتان متماثلتان، هما:

أ- الاعتماد الصّوتيّ الّذي يحدّد ميكانيكيّة نطق الصّوت منعزلا عن البنية اللّغويّة، وينشطر هذا الموضوع على فئتين:

أ- ١- الاعتماد الصّوتيّ القويّ.

أ-٢- الاعتماد الصّوتيّ الضعيف.

ب- الاعتماد الصّوتيّ الذي يحدّد ميكانيكيّة نطق الصّوت في داخل البنية اللّغويّة، وأتى هذا الموضوع على فئتين كذلك، هما:

ب-١- الاعتماد الصّوتيّ التّام.

ب- ٢- الاعتماد الصّوتيّ الجزئيّ.

وتبعا لما مرّ، سنبين تلك الأصناف، معتمدين في ذلك على دعامة نطقيّة، وعضويّة، وسمعيّة، يقدّمها علم الأصوات الحديث، وهي دعامة تبحث في العمليات التي تقوم بها أعضاء النطق، وما يرتبط بهذه العمليات من تغيير يحدث في ديناميّة تيار الهواء وضغطه، وكيفية مروره واندفاعه.

أ- الاعتماد الصّوتيّ الّذي يحدّد طبيعة الصّوت منعزلا عن البنية اللّغويّة: ومؤدّى هذا الموضوع أنه يرمي إلى تحسّس الاضطراب والتغيّر في تيار الهواء الزّفيريّ بفعل ما ينشأ من ضغط في الحجاب الحاجز (Diaphragm) في أثناء النطق بالصوت منفردا، منعزلا عن غيره من الأصوات، ويأتي ذلك من طريق إفراغ الرئة من الهواء، واندفاعه إلى الخارج، واعتراض أعضاء النطق لدَفَقَات الهواء بصور مختلفة، مما يجعل الأذن تميّز بين نغمتين صوتيتين، الأولى نغمة عاليّة قويّة، والثانية نغمة منخفضة ضعيفة، وفي الحق أن مثل هذا التصوّر، كان مسوّغا لتقسّم هذا الموضوع على فئتين كما بيّنّا سالفا، هما:

أ-١- الاعتماد الصّوتيّ القويّ.

يرتكز تصوّرنا لهذا الصنف من الاعتماد، على عملية التّنفّس وخروج تيار النَّفَسِ مع الزّفير في أثناء أداء الأصوات المجهورة، وتبدأ هذه العملية بأن يضغط الحجاب الحاجز، وعضلات الصّدر على الرئتين ضغطا شديدًا قويّا، مما يفضي إلى إفراغها من الهواء فينساب الهواء ويجري من الرئة إلى القصبة الهوائيّة وما فوقها من الرغامي والحنجرة، وتحتلّ الحنجرة ههنا مكانة مهمة في إنتاج هذا الضرب من الأصوات، فهي عضو صوتيّ يقع

بين قاعدة اللّسان، وأعلى القصبة الهوائيّة، ويتكوّن من غضروف سفليّ دائريّ يكوّن قاعدة الحنجرة، وغضروف درقيّ يبرز إلى الأمام، ويسمّى تفاحة آدم، و نسيجين هرميين، هما: الحبلان أو الوتران الصوتيان[٢٦]. ولو رمنا مزيدا من البيان، لوقفنا على أمرين[٢٧]:

الأول منهما، وينشأ بفعل انسياب تيار الهواء من الرئة إلى منطقة الحنجرة، وعندها تحدث ممانعة نطقيّة (Phonetic Impedance) في هذه المنطقة؛ ذلك لأن الأوتار الصوتيّة تقفل ممر الهواء، فتقلّ سرعته إلى الصفر، مما يقود إلى حضور أمر ثان، وأعني:

أن انقفال الوترين الصّوتيين يولّد ضغطا شديدا للهواء على الأوتار الصّوتيّة، مما يفضي إلى انتحاء الهواء وميله وبصورة قويّة على جانبي هذه المنطقة، فيزيد الضغط، فتنفتح الأوتار، وعندما تنفتح تزيد سرعة الهواء من الصفر إلى الحركة، فيقلّ ضغط الهواء، فتنقفل الأوتار الصوتيّة مرّة أخرى، وهكذا تتردد الأوتار بين الانفتاح والانقفال بسرعة مسببة للاهتزاز.

هذا التصوّر في الواقع، يبيّن لنا أن الاعتماد الصوتيّ القوي أو الشديد، يتعلّق بأمرين، أحدهما يتعلّق بقوة ضغط الحجاب الحاجز على الرئة، والآخر يرتبط بقوة ضغط الهواء على منطقة الأوتار الصوتيّة، وعلى وفق ذا يمكن سوق جملة من النصوص الّتي تدلّ على ما بان سالفا، ومنها نصٌ لأبي الفتح عثمان بن جنّيّ، يذكر فيه أن للحروف مراتبها في الاطراد، فقال: ((فمعنى المجهور: أنه حرف أشبع الاعتماد في موضعه، ومنع النفس أن يجري معه حتى ينقضي الاعتماد ويجري الصوت))[٢٨]. ومن ذلك أيضا، ما قاله الجوهريّ (ت ٣٩٣هـ) في صحاحه، فذكر في مادة [جهر] العلة في تسمية المجهور: ((وإنَّما سمِّي الحرف مَجْهوراً لأنّه أشبع الاعتمادُ في موضعه

ومُنع النَفَس أن يجري معه حتَّى ينقضي الاعتماد بجَرْي الصوت))[٢٩]. كذلك يقرّ أبو البركات الأنباريّ (ت ٥٧٧هـ) في باب الإدغام المعنى نفسه، فيقول: ((ومعنى المجهورة أنها حروف أشبع الاعتماد في موضعها فمنعت النفس أن يجري معها فخرجت ظاهرة، والجهر هو الإظهار، فلذلك سميت مجهورة))[٣٠].

وقبل أن نأتي على صنف آخر من أصناف الاعتماد، تُحيلنا النصوص المذكورة آنفا على إشكالية تكتنف مصطلح (الموضع)، وحضوره وبصورة فاعلة في السياقات الّتي يرد فيها مصطلح (الاعتماد)، فثَمَّةَ مسألة في الدّرس الصّوتي تلتصق في تفسير الموضع بالمخرج، وتعزّزُ الترادفَ بينهما، فلنحظ بعض العلماء من يفسّر المخرج بالموضع والعكس[٣١]. والّذي نريد أن نُومئَ إليه، وندّعي حصوله، أن الاعتماد لم يكن حاضرا في المخرج، وإنما كان حاصلا بالموضع، ذلك لأن الموضع يختلف عن المخرج، فالمخرج، هو المسلك الّذي يتسرّب منه النَّفَس، وأما الموضع، فيحيل على النقطة الّتي يضيق فيها طريق النّفَس أو ينقطع[٣٢]، فيحصل عندها ضغط الهواء، وهو ملاك الاعتماد وقوامه.

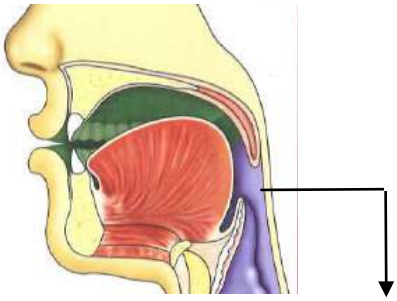

الموضع الذي يحدث فيه الاعتماد القويّ

أ- ٢- الاعتماد الصّوتيّ الضعيف.

مِن المتيقَّن به عند الناظر من العلماء، أنّ الصوت اللّغويّ في مادته يتكوّن نتيجة مرور النَّفَس (الهواء) الخارج من الرئة بالأعضاء الصوتيّة، بدءًا من القصبة الهوائيّة والحنجرة، وانتهاءً بالتجويف الأنفيّ والشفتين، وقد نبّهنا على ذاك آنفا. والّذي يبدو أنّ هذا الصنف من الاعتماد يتوارد مع حدوث الأصوات المهموسة

في العربيّة، ومناط حدوثها مرهون بمسارين: أولهما يكون بضعف ضغط الحجاب الحاجز على الرئة، وثانيهما يأتي من خروج تيار الهواء من الرئتين مارّا بالحنجرة، فيجري الهواء فيها؛ أي، في الحنجرة حرّا طليقا؛ فينسُلُ نسولا؛ وذلك لسببين: أحدهما، راجع إلى انتفاء حضور الممانعة النطقيّة، والآخر، مرتبط بتباعد الوترين الصوتيين أحدهما عن الآخر من دون تذبذب، مما يفضي إلى اندفاع دفعة هواء أكبر من المعتاد، مع بقاء ضغط ضعيف للهواء تحت الحنجرة [٣٣]، هذا الضغط الضعيف الحاصل بفعل توزّع الهواء، وانتحائه أو ارتكازه على منطقة ما تحت الحنجرة في أثناء نطق الأصوات المهموسة، فضلا على ضعف ضغط الحجاب الحاجر، هما اللّذان استلزما ظهور ما سميّناه بـ (الاعتماد الصوتيّ الضعيف).

وحقيق بنا أن نشير إلى أن هذا المسار في تصوّر الاعتماد، لم ينفك يراود العلماء المشتغلين في أصوات اللغة، والعاملين على تصنيفها، فقد ورد في مظانهم، وتحدّد في نصوص، منها قول أبي بشر سيبويه: ((وأما المهموس فحرفٌ أضعف الاعتماد في موضعه حتى جرى النفس معه))[٣٤]، وممن نظر في هذا الشأن، أبو بكر بن السّراج (ت ٣١٦هـ)، فتنبّه إلى الاعتماد الضعيف في باب أصناف الحروف، فقال: ((الثاني: المهموسةُ: وهيَ عشَرةُ أحرفٍ: الهاءُ، والحاءُ، والخاءُ، والكافُ، والسينُ، والشينُ، والتاءُ، والصادُ، والثاءُ، والفاءُ. وهوَ حرفٌ أَضعفُ الاعتمادِ في موضعهِ حتَى جَرى معهُ النفسُ، [وأَنتَ تعرفُ ذلكَ إِذا اعتبرتَ فرددتَ الحرفَ مع جَري النفسِ] وَلَو أَردتَ ذلكَ في المجهورة لم تقدرْ عليهِ)) [٣٥].

ولعل التأمّل في نصّ ابن السّراج، يلحظ أنه قد حدّد آليةً نطقيّة تميّز المهموس من غيره من الأصوات، وتقوم هذه الآلية على تكرير الحرف

مع زيادة ضغط الهواء، ثم يضعف ذاك الضغط وينقص بسرعة، عند النفخ وجري النّفَس؛ هذا الأمر يذهب بنا إلى سؤال أبي الحسن الأخفش (ت ٢١٥هـ) لسيبويه عن الميّز بين المجهور والمهموس، قال الأخفش: ((سألت سيبويه عن الفصل بين المهموس والمجهور؛ فقال المهموس إذا خففته ثمّ كررته أمكنك ذلك فيه... ثم كرّر سيبويه التاء بلسانه))[٣٦]؛ أي، أن سيبويه اخفض الصوت بالتاء إلى أدنى ما يستطيع، ثمّ ردّدها وكرّرها، فإذا هي نديّة صافية نقيّة واضحة.

وإذا ما أردنا أن نستقرئ مزيدا من النصوص، فإنّنا سنستحضر التصوّر ذاته[٣٧]، ولذا سنقف عند هذا الحدّ، ثم نعكف بعده على ذكر أصناف الاعتماد الأُخر.

ب- الاعتماد الصّوتيّ الذي يحدّد طبيعة الصّوت في داخل البنية اللّغويّة: يمثّل هذا الموضوع من الاعتماد تحوّلا في تحسّس ضغط الهواء (Air Pressure)، وضغط الحجاب الحاجز على الرئتين، فبعد أن كان الاعتماد الصّوتيّ في صنفه الأوّل يراقب الضغطَيْنِ في أثناء نطق الصوت منعزلا عن الأصوات المجاورة له، صار يتفحّص ههنا الضغطَيْنِ على مستوى الأصوات المتجاورة، والموزّعة في داخل البنية اللغوية. وبعد رجوعي إلى نصوص التّراث المتخصصة في تحليل الأصوات، وتفسير وظائفها، وقفت على فئتين وقعتا تحت هذا الموضوع، وأشرت إلى ذلك عندما أقحمتُ البحث في مسلك التصنيف، وتعيين الفئات، وهاتان الفئتان هما:

ب-١- الاعتماد الصّوتيّ التّام.

ورد الاعتماد التام في نص ذكره رضيّ الدّين الأستراباذيّ، عندما طفق يشرح قول أبي عمر ابن الحاجب (ت٦٤٦هـ) في مسألة إدغام المتماثلين، والمتقاربين، فقال: ((قوله في المتماثلين والمتقاربين)) لا يمكن إدغام المتقاربين إلا بعد جعلهما متماثلين؛ لأن الإدغام

إخراج الحرفين من مخرج واحد دفعة واحدة باعتماد تام))[٣٨]. وملاك الأمر في هذا الموضع يكون، بالتقاء صوتين في سلسلة كلاميّة واحدة، يؤثّر أحدهما في الآخر، الأوّل منهما ساكن، والثاني متحرك، من دون أن يفصل بينهما بحركة أو وقف؛ فيصبحان بفعل هذا المناخ الصوتيّ بمنزلة صوت واحد، وهذا المناخ يمكن أن نتصوّره على وفق الكتابة الصوتيّة الآتية:

/ـــــــــــْـــــــــــ/ + /

ـــــــــــُـــــــــــ أو ـــــــــــ أو

ـــــــــــَـــــــــــ/ = /ـــــــــــَْـــــــــــُ أو

ـــــــــــْـــــــــــ أو ـــــــــــْـــــــــــَـــــــــــ/

والذَي تكشفه الكتابة السالفة، أنها أحاطت بصور المتحرّك كلّها، سواء أكان الصوت الثاني متحركا بالفتحة، أم كان بالضمة أم بالكسرة.

فإذا جئنا إلى عملية النّطق بالصوت المُدغم، وكيفيّة أدائه على نحو نطقيّ سليم خالٍ من الشوائب الصوتيّة، وقفنا على مسألة إيصال السّاكن بالمتحرك، وإيصاله مرهون بمعيارين، هما:

المعيار الأوّل، ويمكن أن نسميه بـ (المعيار الزمنيّ)، ويتعلّق بالمدّة الزمنيّة الّتي يستغرقها النطق؛ فمن الراجح أن نطق الصوت المُدغم المركّب من صوتين، أطول من جهة الزمن من النطق بالصوت المفرد البسيط؛ وعلّة ذلك راجعة إلى الضغط التّام للحجاب الحاجر على الرئة من جهة، ومدّة انحباس الهواء، وضغطه وانتحائه وميله على العضوين الناطقين، المشتركين في أداء المُدغم في سياقاته الصوتيّة من جهة أخرى، فالمدّة الزّمنيّة في حبس الهواء في المُدغم، أطول منها في نطق غير المُدغم، ما من شأنه أن يرسّخ لدينا، أن أعضاء النطق تبقى ثابتة على وضع معيّن مدّة من الزمن[٣٩].

المعيار الثاني، ويرتبط هذا المعيار بالوضوح السّمعيّ (Sonority) للصوت المُدغم، وأقصد بالوضوح السمعيّ ههنا، طاقة الصوت المُدغم

النطقيّة، التي تجعل منه صوتا نقيّا واضحا في أذن السامع، غير ملتبس بغيره من الأصوات، والذي يظهر أن تلك الطاقة وذاك الوضوح مرتبطان بالعضوين الناطقين بالصوت المدغم، والمشتركين في حبس الهواء؛ ذلك لأنهما قادران على الاحتفاظ بكمية ما اندفع من الهواء من الرئة والقصبة الهوائية، فإذا انفرج العضوان، وكان بينهما مسرب، اندفع الهواء، وانطلق في الممرّ دفعة واحدة من دون توقف، وهكذا نفهم أن عدم توقف الهواء، ومروره دفعة واحدة على نحو من التمهّل والأناة في أثناء عملية التصويت؛ هو السبب الذي يثوي وراء درجة وضوح الصوت المدغم ونقائه[٤٠]، وعندها غدا من الطبيعيّ أن تتحسّس أذن السامع صوتا أُعطِيَ حقّه من التشديد البالغ، والتشديد المتوسط، ومتى ما فُرّط في ذلك، يبين النقص في الصوتين المدغمين، وذلك بأن يُسقط الناطق صوتا من الصوتين، فيضحى الصوت المنطوق، صوتا بسيطا يتكوّن من صوت واحد لا صوتين[٤١].

إن الإمساك بفحوى انحباس تيار الهواء، ثم خروجه دفعة واحدة من دون توقّف، قد يقود إلى تصوّر حدوث احتكاك للهواء في موضع النطق بالصوت المُدغم، مما يجعل الصوت منخفضا في طاقته النطقيّة؛ وفي ذلك أقول: إن الاحتكاك الحادث في أثناء النطق بالصوتين المدغمين، هو احتكاك حجرة، لا احتكاك موضعي، وأقصد باحتكاك حجرة، أن الهواء يحتكّ في الحجرة النطقيّة، وعندها لا يفقد الصوت شيئا من طاقته النطقيّة، ووضوحه السمعيّ، وهو بذا يسير على نحو يخالف الاحتكاك الموضعي الذي يحصل في مواضع النطق، أو الأعضاء المتلبّسة بتلك المواضع، فيعمل على إفقاد الصوت جزءا من طاقته، فيضيع وضوحه السمعيّ[٤٢].

هذا الشأن الذي نسج تصورنا في نطق الصوت المدغم، وهو نسج

رهنّاه بمعيارين: زمنيّ، وسمعيّ، ظهر واضحا جليّا عند أبي عمرو الدانيّ (ت٤٤٤هـ) في كتابه المعروف بالإدغام الكبير، فقال: ((اعلم - أرشدك الله - أن الإدغام تخفيف وتقريب، وهو وصلك حرفا ساكنا بحرف متحرك من غير أن يُفصل بينهما بحركة أو وقف، فيصيران بتداخلهما كحرف واحد، يرتفع اللسان عنهما ارتفاعة واحدة، ويلزم موضعا واحدا، ويشتدّ الحرف))[٤٣]. كذلك تفطّن عبد الوهاب القرطبيّ (ت ٤٦١هـ) إلى آلية النطق بالمُدغم من قبل، وانكشفت تلك الفطنة في قوله: ((إذا التقى حرفان مثلان أو حرفان متقاربان، الأول منهما ساكن والثاني متحرّك، فيقلب أحدهما إلى الآخر، فيجب الإدغام، وذلك بأن يجعل الاعتماد على الحرفين مرّة، فيكون النطق بهما دفعة من غير وقف))[٤٤].

ب- ٢- الاعتماد الصّوتيّ الجزئيّ.

يتفحّص هذا الصنف من الاعتماد مسارين صوتيين للهواء، أحدهما، عندما يضغط الحجاب الحاجز على الرئتين، فيقود ذاك الضغط إلى إفراغ جزئي للهواء من الرئة، والآخر، الاعتراض الجزئيّ لتيار الهواء المندفع من الرئة والقصبة الهوائيّة إلى الرغاميّ والحنجرة، وما فوقها من قنوات الصّوت الفمويّة والأنفيّة، ولعل الإفراغ والاعتراض الجزئيّين، هما اللذان سوّغا لنا استعمال (الاعتماد الصوتيّ الجزئيّ) في هذا الصنف من أصناف الاعتماد، على الرغم من أن مصنفات العربيّة، ومظانها لم تذكر الاعتماد الجزئيّ على نحو التصريح، وإنما ذكرته على نحو من التلميح، ورأيتُ ذاك في نصّ لابن جنيّ، يكشف فيه عن مسار نطقيّ طارئ على صوت الألف عند مجاورته لصوت مدغم، الأول منه ساكن، والثاني متحرك؛ قال في باب في الجوار: ((وكذلك أيضا قولهم: شابَّة ودابَّة؛ صار فضل الاعتماد بالمدّ في الألف كأنه تحريك للحرف الأوّل المدغم، حتى كأنه لذلك لم يجمع

بين ساكنين))[٤٥].

والذي يُنبئ عنه هذا النّص، أن هناك تغيّراً حدث في آليّة نطق الألف المديّة في شابّة، ودابّة؛ وعلى وفق ذا سنعمد في إبانة التغيّر الحادث في آلية نطق هذه الألف إلى المسارين اللذين حددتهما سالفا لمرور الهواء؛ ذلك لأن مسار مرور الهواء خطوة حاسمة في تحديد موضع الضغط الذي يسلّطه الهواء على عضو النطق في أثناء أداء هذا الصوت المديّ المجاور للباء المُدغمة.

فمما هو مسلّم به أن مرور تيار الهواء في أثناء النطق بالألف منفردةً، بعيدةً معزولةً عن البنية اللّغويّة، يكون مرورا حرّا سلسا من دون أن يعترض طريقه عائق ما؛ أي: فليس هناك نقطة ينبتر فيها الصوت، أو ينقطع عندها؛ فيندفع الهواء من الرئة إلى منطقة الحنجرة، فتهتزّ الأوتار الصوتيّة لذلك، ثم تستمر دفقة الهواء بالخروج إلى فناء الفم؛ فيتخذ اللّسان وضع الراحة، وينخفض في قاع الفم، وتكون الشّفتان عندئذ في وضع الاستواء، وأعني بوضع الاستواء، وضعا محايدا بين الانفراج، والاستدارة؛ وبديهيّ وبحكم هذه الآلية يطول الصوت ويستمر مدّة من الزمن[٤٦].

على أن هذه الآليّة النطقيّة للألف المديّة قد تغيّرت، وتأثّرت طبيعتها بفعل مجاورتها للباء المُدغمة، وفي الواقع أن الباء صوت وقفيّ، يتوقّف تيار الهواء في الفم عند النّطق به، ويكون ذاك عند نقطة التداخل؛ أي، الشفتين[٤٧]، هذا الأمر يحملنا قسرًا على القول: إن كان مقدار توقّف الهواء عند النطق بالباء البسيطة غير المُدغمة برهة يسيرة من الزّمن، كان التّوقّف عند النطق بها مدغمة أكثر وأعسر.

وعلى وفق ذا، وبين مجاورة الباء، وتوقف تيار الهواء، وشدّة انحباسه عند النطق بها مدغمة؛ يلجأ الباحث إلى افتراضين، يمكن بيانهما على الصورة الآتية:

الافتراض الأول، يُجمع علماء الأصوات، ولاسيما المتخصصون في أداء الصّوت القرآنيّ[٤٨]، أن النطق بالصوت المشدّد به حاجة إلى جهد عضليّ شديد، ذلك لأنه بوزن أربعة أصوات[٤٩]؛ هذا الشأن يدعو إلى زيادة طول الألف المديّة ومطّها؛ لكيلا يضيعَ وزن المشدّد عندما يقع في سلسلة صوتيّة مسبوقة بالمدّ، وتحضر الزيادة والتمطيط في طول المدّ عن طريق الضغط الذي يقوم به الحجاب الحاجز على الرئة، مما يؤدي إلى إفراغ الهواء من الرئة وعلى نحو جزئيّ، وبهذا نغادر الإفراغ التام للهواء؛ لأن فيه مما يتعسّر بالنطق بالباء المشدّدة، فتفقد حقها من المخرج، ومستحقها من الصفة، فضلا على تسرّب النقص إلى المدّة الزمنيّة التي تتطلبها في الأداء والنطق، فتدركها أذن السامع وكأنها نفخة نائم على حدّ تعبير ابن البناء البغداديّ (ت٤٧١هـ)[٥٠].

الافتراض الثاني، ويتعلّق هذا الافتراض بحدوث احتكاك جزئي للهواء يصحب أداء الألف المديّة في سياقها الصوتيّ المذكور، وعلّة ذلك راجعة إلى عدم فتح الفم بالمقدار المطلوب عند النطق بها، والانتقال إلى الباء المُدغمة بعدها، فيحدث بفعل هذا النطق المعيب، أن يضغط الهواء وبصورة جزئيّة على جانبي اللّسان من الجهة اليمنى، واليسرى.

الخاتمة

وبعد ذا يضع البحث عصا التّرحال، ليَبِينَ على حنايا أطره، ومنعرجات محاوره أهم النتائج الّتي توصل إليها، ويمكن استخلاصها على النحو الآتي:

أوّلا: يكشف البحث أن المعرفةَ الصّوتيّةَ الّتي مارسها العقل المتخصّص في اللّغة، مثّلت منظومة متكاملة، بدأت من الإطار النظريّ الشّامل، وانتهت إلى إنتاج وصوغ مصطلح واحد يحيل على مفهوم واحد، مما ينبئ عن أن معضلة الفوضى في المصطلح العلميّ في تراثنا

دعوة تفتقر إلى الحجّة والدّليل.

ثانيا: أفرز البحث تصوّرا آخر للاعتماد الصّوتيّ، فبعد أن كان التّصور للاعتماد مبنيا على الإحاطة بضغط الحجاب الحاجز على منطقة الرّئتين، تأتي ديناميّة تيار الهواء وضغطه على العضوين المشتركين في حدوث الصّوت، لتكون دعامة ثانية تُؤسّس لمفهوم الاعتماد، وتعمل على تصنيفه.

ثالثا: عمل البحث على ضبط الاعتماد الصّوتيّ في سياقاته النّصيّة الّتي ورد فيها، وأثبت أن تصوّر بناء المفهوم لا يكون إلا في سياقات النّص الملائمة لوجوده.

رابعا: تؤكّد قراءة نصوص التّراث في هذا البحث على توازي حاستي السّمع والبصر وتآزرهما في تشكيل مفهوم الاعتماد، ومفاد هذا التّوازي يَبِينُ عن مقدار الدّقة في تصوّر إنتاج الصّوت، وكيفية إدراكه، فلم يعد إدراك الصّوت عند علمائنا مقصورا على حاسّة السّمع، وإنما تدخل واعية البصر في ارتسامه وتحديده.

خامسا: لم يقتصر التّأمّل للاعتماد في نصوص التّراث على الأصوات المفردة المنعزلة عن بنيتها اللّغويّة، وإنّما امتدّ إلى الأصوات وهي داخلة في تلك البنى، مجاورة لغيرها من الأصوات، ومختلطة بها.

سادسا: يحملنا الاعتماد الصّوتيّ في هذا البحث على مُعاينته بكونه مقولةً يُضبط عن طريقها علاقة المعرفة اللّغويّة بالمفاهيم، ما من شأنه أن نسعى إلى وضع مقولة عامة تمتدّ إلى أنظمة اللّغة كلّها؛ ونقصد بزعمنا، أن مقولة الاعتماد لها قدرة على تجاوز النّظام الصّوتيّ، لتمتدّ إلى آفاق الأنظمة الأخرى: النّحويّة والصّرفيّة والبلاغيّة، فضلا على حضوره في نظام اللّغة المعجميّ.

سابعا: أومأ البحث إلى أن الاعتماد الصّوتيّ لم يكن حاضرا في المخرج، وإنما كان حاصلا بالموضع، فالنصوص في تراثنا المتخصّص بعلم الأصوات ميّزت بين الموضع والمخرج، فالمخرج، هو المسلك الّذي يتسرّب منه النَّفَس، وأما الموضع، فيحيل على النقطة الّتي يضيق فيها طريق النّفَس أو ينقطع، فيحصل عندها ضغط الهواء، وهو ملاك الاعتماد وقوامه.

الهوامش:

١- ترد المقولة في هذا البحث بالمعنى الّذي أسّس له كانط، ويرى أن المعرفة لا تتمّ إلا بواسطة المفاهيم، ولكي يَضبطَ العقلُ القالبَ الّذي تُصاغ وتُصبّ فيه المفاهيم، يلجأ إلى وضع المقولات، فكأن المقولات مظهر من مظاهر العقل التّفسيريّ، يُوظّف في الكشف عن العلاقة بين المعرفة والمفاهيم، وبذا يغادر كانط المعنى الأرسطيّ للمقولات بوصفها أجناسا تضمّ الأشياء جميعها.

٢- ينظر: علم المصطلح أسسه النظريّة وتطبيقاته العمليّة، د. علي القاسميّ ٧٧١، وإشكالية المصطلح في الخطاب العربيّ الجديد، د. يوسف وغليسيّ ٢٧، ٢٨.

٣- ينظر: المناهج المصطلحيّة مشكلاتها التّطبيقيّة ونهج معالجتها، د. صافية زفنكيّ ٨.

٤- ينظر: أفدت في بناء هذين السببين من: المصطلح اللّسانيّ وتأسيس المفهوم، د. خليفة الميساويّ ٤٨، ٤٩.

٥- المفهوم في هذا البحث، عبارة عن: كيان ذهنيّ أنموذجيّ مخزون في دماغ المشتغل في إنتاج المصطلح المتخصص، والأساس العصبيّ للمفهوم يتضمّن تفعيل مجموعات نيورونيّة موزّعة على مناطق مختلفة من الدماغ، تكوّن طاقما واحدا، ويتوصل إلى هذه المناطق عِبرَ التنشيط، من طريق كلمة أو أيّة علامة أخرى. ينظر: البناء الذهني للمفاهيم بحث في تكامل علوم اللسان وآليات العرفان، د. عبد الرحمن طعمة ٦٠.

٦- ينظر: مقدمة ابن خلدون ٢/ ٤٠٥.

٧- ينظر: جوانب من نظرية النحو، نعوم جومسكي ٢٨، وبنيان اللغة، نعوم تشومسكي ٧٩، والمصطلحات الأساسيّة في لسانيات النص وتحليل

الخطاب، د. نعمان بوقرة ١٢٨.

٨- ينظر: اللسانيات العصبية اللغة في الدماغ (رمزية. عصبية. عرفانية)، أ.د. عطية سليمان ١١٢، ١١٣، والبناء العصبيّ للغة دراسة بيولوجيّة تطوّريّة في إطار اللسانيات العرفانية العصبية، د. عبد الرحمن محمد طعمة ٣٠٦، ٣٠٧.

٩- ينظر: مقاييس اللغة [عمد]، ابن فارس ٤/ ١٣٨، والمحكم والمحيط الأعظم في اللغة [ن و ح]، ابن سيده ٤/ ١٦، ولسان العرب [عمد]، ابن منظور ٣/ ٣٠٣.

١٠- الكتاب ٤/ ٤٣٤.

١١- سورة العنكبوت ١٢.

١٢- الخصائص ١/ ٩٢.

١٣- اللّباب في علل البناء والإعراب ٧٢.

١٤- شرح شافية ابن الحاجب ٣/ ٢٧٢.

١٥- ينظر: الفوائد الضّيائيّة في شرح الكافية في النحو، الشيخ نور الدين الشهير بملا جامي ٢٨٣.

١٦- ينظر: الكتاب، سيبويه ٣/ ١٠٧.

١٧- المواقف في علم الكلام، عبد الرحمن بن أحمد الايجي ١/ ١٢٥، وينظر: معجم التعريفات، الشريف الجرجانيّ ٢٠٠.

١٨- ينظر: المصطلح العلميّ في اللغة العربية عمقه التراثي وبعده المعاصر، أ.د. رجاء وحيد دويدري ١٨٣.

١٩- ينظر: أسس المعجم المصطلحي التراثيّ، د. محمد خالد الفجر، وعلم المصطلح مبادئ وتقنيات، ماري - كلود لوم ٩٤، والمصطلحات النّحويّة في التراث النحوي في ضوء علم الاصطلاح الحديث، د. إيناس كمال الحديدي ٧٧، ٧٨.

٢٠- ينظر: التركيب المصطلحيّ

طبيعته النظريّة وأنماطه التطبيقيّة، د. جواد حسني سماعنه ٤٣.

٢١- ينظر: معجم المصطلحات الألسنيّة، د. مبارك مبارك ٧٩.

٢٢- ينظر: علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية ٣٣١، ٣٣٢، والمفاهيم والمصطلحات وإعادة الصياغة، مانويل سيليو كونسيساو ٤٥، ١٩١، ١٩٢.

٢٣- ينظر: الموسوعة الفلسفيّة العربيّة (الاصطلاحات والمفاهيم)، د. معن زيادة ٢٥٧.

٢٤- ينظر: المنطق الصوريّ والرّياضيّ، عبد الرحمن بدوي ٨٢، ٨٣، وموسوعة مصطلحات علم المنطق عند العرب، د. فريد جبر ٢١٦.

٢٥- ينظر: المنطق نظرية البحث (معجم المصطلحات)، جون ديوي ٦٩٦، والموسوعة الفلسفيّة العربيّة (الاصطلاحات والمفاهيم) ٢٥٧.

٢٦- ينظر: علم وظائف الأعضاء، أ.د. صباح العلوجي ١٨٤، ومعجم علم الأصوات، د. محمد علي الخولي ٦٠، ٦١.

٢٧- ينظر: أصوات اللغة، د. عبد الرحمن أيوب ٦٧، ١٨٣، ٢١٧، ٢١٨، والكلام إنتاجه وتحليله، د. عبد الرحمن أيوب ١٨٧، ودراسة السمع والكلام صوتيات اللغة من الإنتاج إلى الإدراك، د. سعد عبد العزيز مصلوح ١٥١، ١٥٢.

٢٨- سر صناعة الإعراب ١/ ٦٠.

٢٩- تاج اللّغة وصحاح العربيّة ٢/ ٦١٩.

٣٠- أسرار العربيّة ٤٢٣.

٣١- ينظر: الكتاب، سيبويه ٤/ ٤٣٤، ٤٧٧، والإيضاح في القراءات، أحمد بن أبي عمر الأندرابيّ ٣١٠، وجهد المقل، محمد بن أبي بكر المرعشيّ ١٢٣.

٣٢- ينظر: اللغة العربيّة معناها ومبناها، د. تمام حسان ٦١، والمصطلح الصوتي في الدراسات العربيّة، د. عبد العزيز الصيغ ٥٠، ٥١، ومصطلحات علم القراءات في ضوء علم المصطلح الحديث، د. حمدي صلاح الهدهد ٢/ ٤٦٠، ٤٦١.

٣٣- ينظر: الأصوات اللّغوية، د. إبراهيم أنيس ٢٢، علم الأصوات، د. كمال بشر ١٧٣، ١٧٤، ١٧٧، والكلام إنتاجه وتحليله ٥٩، ١٨٦، ٢٢٨.

٣٤- الكتاب ٤/ ٤٣٤.

٣٥- الأصول في النحو ٣/ ٤٠٢.

٣٦- شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافيّ ٥/ ٣٩٥، ٣٩٦.

٣٧- في الحق أني راجعت مظان علم التجويد والقراءات، فوجدت أن العلماء فيه يرددون ما قاله سيبويه، وابن السراج. ينظر على سبيل التمثيل: الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة، مكي بن أبي طالب القيسيّ ١١٦، والموضح في التجويد، عبد الوهاب القرطبيّ ٨٨، والنشر في القراءات العشر، ابن الجزري ١/ ٢٠٢.

٣٨- شرح شافية ابن الحاجب ٣/ ٢٣٥.

٣٩- ينظر: الأصوات اللغوية رؤية عضوية ونطقية وفيزيائية، أد. سمير إستيتية ٢٥٠، والمنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة في الصرف العربي، د. عبد الصبور شاهين ٢٠٧.

٤٠- ينظر: الأصوات اللغوية رؤية عضوية ونطقية وفيزيائية ١٦٩، ودراسة الصوت اللغويّ، د. أحمد مختار عمر ١٢٦، ١٢٧، واللغة، فندريس ٤٩، ٥٠،

٤١- الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة ٢٤٧، والبرهان في تجويد القرآن، محمد الصادق قمحاوي ٢٢.

٤٢- ينظر: الأصوات اللغوية رؤية عضوية ونطقية وفيزيائية ١٦٩، ١٧٠.

٤٣- الإدغام الكبير ٩٢

٤٤- الموضح في التجويد ١٣٩.

٤٥- الخصائص ٣/ ٢٢٠.

٤٦- ينظر: في الأصوات اللغوية دراسة في أصوات المد العربيّة، د. غالب المطلبي ٢٧، ٣٤،، والأصوات العربيّة المتحولة وعلاقتها بالمعنى، عبد المعطي نمر موسى ١٤٦.

٤٧- ينظر: في البحث الصوتي عند العرب، د.خليل إبراهيم العطية ٢٠، الأصوات اللغوية رؤية عضوية ونطقية وفيزيائية ١٢٥.

٤٨- وأقصد علماء التّجويد، القدماء منهم والمحدثين.

٤٩- ينظر: الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة ٢٤٧.

٥٠- ينظر: بيان العيوب التي يجب أن يجتنبها القرّاء ٤٢.

المصادر والمراجع:

* القرآن الكريم

١- الإدغام الكبير، أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني، تحـ. د.عبد الرحمن حسن الطرف، عالم الكتب، القاهرة، ط١، ٢٠٠٣م.

٢- أسرار العربية، عبد الرحمن بن محمد الأنباري (ت٥٧٧هـ)، تحقيق : محمد حسين شمس الدين،دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٩٧م.

٣- أسس المعجم المصطلحيّ التراثيّ، د.محمد خالد الفجر، دار كنوز المعرفة، عمان ــ الأردن، ط١، ٢٠١٧م.

٤- إشكالية المصطلح في الخطاب العربيّ الجديد، د. يوسف وغليسيّ، الدار العربيّة للعلوم ناشرون، بيروت - لبنان، ط١، ٢٠٠٨.

٥- أصوات اللغة، د. عبد الرحمن أيوب، مطبعة الكيلاني، القاهرة، ط٢، ١٩٦٨م.

٦- الأصوات العربيّة المتحولة وعلاقتها بالمعنى، عبد المعطي نمر موسى، دار الكندي، عمان - الأردن، ط١، ٢٠١٤.

٧- الأصوات اللغويّة، د.إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصريّة، ٢٠٠٧م.

٨- الأصوات اللغوية رؤية عضوية ونطقية وفيزيائية، أ.د.سمير شريف إستيتية، دار وائل للنشر، عمّان - الأردن، ط١، ٢٠٠٣م.

٩- الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن سهيل بن السراج (ت٣١٦هـ)، تحقيق: د.عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٩٩٦م.

١٠- الإيضاح في القراءات، أحمد بن أبي عمر الأندرابيّ (ت٤٧٠هـ)، تحقيق: د.خالد حسن أبو الجود، دار الأوراق الثقافية، جدة - المملكة العربية السعوديّة، ط١، ٢٠١٧م.

١١- البرهان في تجويد القرآن، الأستاذ محمد الصادق قمحاوي، المكتبة الثقافيّة، بيروت - لبنان، ١٩٧٣م.
١٢- البناء العصبيّ للغة دراسة بيولوجيّة تطوّريّة في إطار اللسانيات العرفانية العصبية، د. عبد الرحمن محمد طعمة، دار كنوز المعرفة، عمان - الأردن، ط١، ٢٠١٧.
١٣- البناء الذهني للمفاهيم بحث في تكامل علوم اللسان وآليات العرفان، د. عبد الرحمن طعمة، دار كنوز المعرفة، عمان - الأردن، ط١، ٢٠١٨م.
١٤- البنى النحويّة، نعوم جومسكيّ، ترجمة. د.يؤيل يوسف عزيز، دار الشؤون الثقافية، وزارة الإعلام، بغداد -العراق، ط١، ١٩٨٧م.
١٥- بنيان اللغة، نعوم تشومسكي، ترجمة: إبراهيم الكلثم، جداول للطباعة والنشر، بيروت- لبنان، ط١، ٢٠١٧م.
١٦- المصطلحات الأساسيّة في لسانيات النص وتحليل الخطاب، د. نعمان بوقرة، جدار للكتاب العالمي، عمان -الأردن، ط١، ٢٠٠٩م.
١٧- بيان العيوب التي يجب أن يجتنبها القراء، أبو علي الحسن بن أحمد بن البناء (ت ٤٧١هـ)، تحقيق: د.غانم قدوري الحمد، دار عمار، عمّان، ط١، ٢٠٠١م.
١٨- التركيب المصطلحيّ طبيعته النظريّة وأنماطه التطبيقيّة، د. جواد حسني سماعنه، قضايا المصطلح في الآداب والعلوم الإنسانيّة، سلسلة الندوات، الأستاذ عزّ الدين البوشيخيّ، ٢٠٠٠م.
١٩- جهد المقل، محمد بن أبي بكر المرعشيّ الملقب بساجقلي زاده (ت١١٥٠هـ)، تحقيق: د.سالم قدوري الحمد، دار عمار، عمّان، ط٢، ٢٠٠٨م.
٢٠- جوانب من نظرية النحو نعوم جومسكي، ترجمة: مرتضى جواد باقر،

وزارة التّعليم العاليّ والبحث العلميّ، مطبعة جامعة الموصل، ١٩٨٥م.

٢١- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتب المصريّة، القاهرة، ١٩٥٦م.

٢٢- دراسة السمع والكلام صوتيات اللغة من الإنتاج إلى الإدراك، د.سعد عبد العزيز مصلوح، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٨٠م.

٢٣- دراسة الصوت اللغويّ، د.أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٧٧م.

٢٤- الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة بعلم مراتب الحروف ومخارجها وصفاتها وألقابها وتفسير معانيها وتعليلها وبيان الحركات التي تلزمها، أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسيّ (ت٤٣٧هـ)، تحقيق: أ.م.د.أحمد حسن فرحات، دار عمّار، عمّان، ط٣، ١٩٩٦م.

٢٥- سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جنيّ (ت٣٩٢هـ)، تحقيق: د.حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط٢، ١٩٩٣م.

٢٦- شرح شافية ابن الحاجب، رضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي (ت٦٨٦هـ)، تحقيق: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ١٩٨٢م.

٢٧- شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السّيرافيّ (ت ٣٦٨هـ)، تحقيق: د. رمضان عبد التواب، د. محمود فهمي حجازي، وآخرين، مركز تحقيق التراث، الهيئة المصريّة العامة للكتاب، ١٩٨٦م.

٢٨- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، إسماعيل بن حمّاد الجوهري (ت٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور

عطّار، دار العلم للملايين، بيروت - لبنان، ط٣، ١٩٨٤م.

٢٩- علم اللغة العام الأصوات، د.كمال محمد بشر، دار المعارف بمصر، القاهرة، ١٩٧٠م.

٣٠- علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، د.علي القاسميّ، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط١، ٢٠٠٨م.

٣١- علم المصطلح مبادئ وتقنيات، ماري كلود لوم، ترجمة. ريما بركة، مركز دراسات الوحدة العربيّة، بيروت، ط١، ٢٠١٢م.

٣٢- علم وظائف الأعضاء، أ.د. صباح ناصر العلوجي، دار الفكر ناشرون، عمان - الأردن، ط٣، ٢٠١٤م.

٣٣- الفوائد الضّيائيّة في شرح الكافية في النحو، الشيخ نور الدين الشهير بملا جامي (ت ٨٩٨هـ)، تحقيق: مركز الهاشمية للدراسات وتحقيق التراث، مكتبة الهاشمية، تركيا، ٢٠١٧م.

٣٤- في الأصوات اللغويّة دراسة في أصوات المدّ في العربية، أ.د.غالب فاضل المطلبيّ، دائرة الشؤون الثقافية والنشر وزارة الثقافة والإعلام سلسلة دراسات، الجمهوريّة العراقيّة، ١٩٨٤م.

٣٥- في البحث الصوتي عند العرب، د.خليل إبراهيم العطية، الموسوعة الصغيرة (١٢٤)، دار الجاحظ للنشر، بغداد، ١٩٨٣م.

٣٦- الكتاب كتاب سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجيّ، القاهرة، ط٣، ١٩٨٨م.

٣٧- الكلام إنتاجه وتحليله، د.عبد الرحمن أيوب، جامعة الكويت، مطبعة ذات السلاسل، الكويت، ط١،

١٩٨٤م.

٣٨- لسان العرب، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الأفريقيّ المصريّ (ت٧١١هـ)، دار صادر، بيروت ــ لبنان، ١٩٥٥م.

٣٩- اللسانيات العصبية اللغة في الدماغ (رمزية. عصبية. عرفانية)، أ.د. عطية سليمان أحمد، الأكاديميّة الحديثة للكتاب الجامعي، القاهرة - مصر، ٢٠١٩م.

٤٠- اللغة العربية معناها ومبناها، أ.د. تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ط٦، ٢٠٠٩م.

٤١- اللغة، فندريس، ترجمة: عبد الحميد الدواخلي، المركز القومي للترجمة، القاهرة - مصر، ٢٠١٤م

٤٢- اللّباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء عبد الله بن الحسن العكبري (ت٦١٦هـ)، تحقيق: غازي مختار طليمات، دار الفكر، دمشق - سورية، ط١، ١٩٩٥م.

٤٣- المصطلح الصوتيّ في الدراسات العربية، د.عبد العزيز الصيغ، دار الفكر، دمشق - سورية، ط١، ٢٠٠٠م.

٤٤- المصطلح العلميّ في اللغة العربية عمقه التراثيّ وبعده المعاصر، أ.د.رجاء وحيد دويدري، دار الفكر، دمشق، ط١، ٢٠١٠م.

٤٥- المصطلح اللساني وتأسيس المفهوم، د.خليفة الميساوي، دار الأمان، الرباط، ط١، ٢٠١٣م.

٤٦- المصطلحات النّحويّة في التراث النحوي في ضوء علم الاصطلاح الحديث، د. إيناس كمال الحديدي، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية - مصر، ط١، ٢٠٠٦.

٤٧- مصطلحات علم القراءات في ضوء علم المصطلح الحديث، د. حمدي صلاح الهدهد، دار البصائر، القاهرة -

مصر، ط١، ٢٠٠٨.

٤٨- معجم التعريفات، الشّريف أبو الحسن علي بن محمد بن علي الجرجانيّ (ت٨١٦هـ)، تحقيق: جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط١، ١٩٨٣م.

٤٩- معجم المصطلحات الألسنيّة فرنسي - إنكليزي - عربي، د. مبارك مبارك، دار الفكر، بيروت - لبنان، ط١، ١٩٩٥م.

٥٠- معجم علم الأصوات، د.محمد علي الخولي، مطابع الفرزدق، الرياض، ط١، ١٩٨٢م.

٥١- المفاهيم والمصطلحات وإعادة الصياغة، مانويل سيليو كونسيساو، ترجمة: محمد أمطوش، عالم الكتب الحديث، إربد - الأردن، ط١، ٢٠١٢م.

٥٢- معجم مقاييس اللغة، أبو الحسين أحمد بن فارس (ت٣٩٥هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ١٩٧٩م.

٥٣- مقدّمة ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد خلدون (ت٨٠٨هـ)، تحقيق: سعيد بن محمد السناري، دار الكتاب العربيّ، القاهرة، ط١، ٢٠١٥م.

٥٤- المناهج المصطلحيّة مشكلاتها التطبيقية ونهج معالجتها، د.صافية زفنكي، الهيأة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، دمشق، ٢٠١٠م.

٥٥- المنطق الصوريّ والرّياضيّ، عبد الرحمن بدوي، مكتبة النهضة المصريّة، القاهرة، ط٣، ١٩٦٨م.

٥٦- المنطق نظرية البحث (معجم المصطلحات)، جون ديوي، ترجمة: زكي نجيب محمود، مؤسسة هنداويّ، يورك هاوس - المملكة المتحدة، ٢٠١٧م.

٥٧- المنهج الصوتي للبنية العربية، رؤية جديدة في الصرف العربي: عبد

الصبور شاهين، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان ١٩٨٠م.

٥٨- المواقف في علم الكلام، أبو الفضل عبد الرحمن بن أحمد الايجى (ت٧٥٦هـ)، تحقيق: محمد العزازي، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان، ٢٠٢٠م.

٥٩- الموسوعة الفلسفيّة العربيّة (الاصطلاحات والمفاهيم)، د.معن زياد، معهد الإنماء العربيّ، ط١، ١٩٨٦م.

٦٠- موسوعة مصطلحات علم المنطق عند العرب، د. فريد جبر، د.رفيق العجم، وآخرون، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت – لبنان، ط١، ١٩٩٦م.

٦١- الموضح في التجويد، عبد الوهاب بن محمد القرطبيّ (ت٤٦١هـ)، تحقيق: د.غانم قدوري الحمد، دار عمّار، عمّان، ط١، ٢٠٠٠م.

٦٢- النشر في القراءات العشر، أبو الخير محمد بن محمد الدمشقيّ الشهير بابن الجزريّ (ت ٨٣٣هـ)، تحقيق: علي محمد الضباع، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط١، ١٩٨١م.